محليات

«غرفة الحارس» تكشف تصنيف ثانوية جودت الهاشمي كموقع تراثي

مجلس محافظة دمشق: إخلاء سبيل المتسولين يجعل من حل ظاهرة التسول أمراً مستحيلاً

مدير الأوقاف: الأملاك التي لا تتبع للمساجد أو المدارس الشرعية ستذهب للاستثمار

مدير السياحة: إغلاق المنشأة التي تقدم خدمة من دون طلب الزبون

| محمود الصالح

كشف مدير الآثار في دمشق طوني يازجي عن عزم إدارة الآثار والمتاحف على تصنيف ثانويتي جودت الهاشمي وابن خلدون الواقعتين في منطقة التجهيز في دمشق كمعالم تاريخية رسمياً.

جاء ذلك في معرض رده على مدير الخدمات الفنية في دمشق، عندما استغرب إيقاف العمل في تنفيذ غرف خارجية للحراسة في عدد من مدارس دمشق ومنها ثانويتا جودت الهاشمي وابن خلدون، خلال الجلسة الأولى من مجلس محافظة دمشق في دورته الأولى للعام الحالي.

وأكد رئيس مجلس محافظة دمشق خالد الحرح ضرورة التعاطي مع قضايا المواطنين بمنتهى الشفافية ومتابعة كل ما يهم أبناء دمشق، وعدم الاكتفاء بطرح القضايا في الجلسات إنما العمل على متابعتها مع الجهات المختصة عبر القنوات الرسمية حتى الوصول إلى حل كل ما هو ممكن حله.

وناقش مجلس المحافظة في جلسته عدداً من القضايا التربوية والسياحة والشؤون الاجتماعية والعمل، حيث طالب عضو المجلس أنس مارديني من الصحة المدرسية بالقيام بجولة لتفقد خزانات مياه الشرب في جميع المدارس والتأكد من نظافتها، وكذلك مدى كفايتها لحاجة الطلاب، ومعالجة أحد المواقع الآيلة للسقوط في منطقة الشركسية جانب بوز الجدي.

وطلب حسام العمري من السياحة والآثار إعادة استثمار الخانات الموجودة في دمشق القديمة بما يظهر أهميتها السياحة وتحويلها إلى مطاعم ومقاه تراثية، بعد أن تحولت في الوقت الحالي إلى مستودعات للتجار، وإعادة تأهيل سبل المياه التراثية الموجودة في المدينة والتي تم إغلاقها منذ فترة، من دون معرفة أسباب ذلك، وضرورة تحديد المراكز الامتحانية للشهادات في مكان قريب من سكن الطالب لأن الأهل يتكبدون مصاريف كبيرة جراء الانتقال، وفي بعض الأحيان يتأخر الطالب للوصول إلى المركز خصوصاً إذا كانت المنطقة مزدحمة.

من جانبها تحدثت عضو المجلس آمالي قره طحان عن ضرورة إخضاع المعلمين الوكلاء الذين تجري الآن مسابقة لتثبيتهم لدورة قبل إصدار قرار التثبيت، وسألت عن أسباب خفض الإعانة الفورية المقدمة للمعلمين، ورفع طبيعة العمل للمشرفين على نزلاء دار الكرامة للمسنين حيث يبقى المشرف ٢٤ ساعة يومياً ولا يحصل في نهاية الشهر إلا على ١٢٠٠ ليرة.

وطالب سمير دكاك بمعالجة ظاهرة التسول المنتشرة في دمشق، وإلزام أصحاب المطاعم بوضع الأسعار على الطاولة، وإحداث صالات للمناسبات الاجتماعية في منطقة الصالحية لكونها المنطقة الوحيدة في دمشق التي لا يتوافر فيها صالات.

بشار قوبا دعا مديرية السياحة إلى متابعة المطاعم والمقاهي التي تلزم الزبائن بعلبة المحارم وقنينة الماء ولو كان طلبه مقتصراً على فنجان قهوة فيضطر إلى دفع مبالغ لخدمة لم يطلبها.

حسن طرقجي طالب بعدم المطالبة بالشهود على شهادة الوفاة والولادة إذا كانت صادرة عن مشفى رسمي، لأنها تصبح عبارة عن تنفيعة لأشخاص يقفون أمام أبواب المخاتير والنفوس للإدلاء بهذه الشهادة مقابل مبالغ مالية.

مدير التربية غسان اللحام أوضح أن المراكز الامتحانية تحدد حسب المدرسة التي درس فيها الطالب، وعن إخضاع الوكلاء الجاري تثبيتهم لدورات قال: لا أعتقد أنهم بحاجة لذلك لأن أغلبهم لديه خدمة قد تصل إلى ٣ آلاف يوم ولديهم امتحان متكامل جزء منه تربوي وجزء علمي.

وحول السلبيات التي ظهرت في برنامج العام الدراسي زمنياً يجري دراستها وتقييم العملية بشكل كامل، وحول تفويض مديري المدارس بإجراء الصيانة بمبلغ مليون ليرة، هذا غير ممكن لأنه لدينا ٨٧٣ مدرسة في دمشق، هذا يعني أن نخصص للصيانة بتصرف المديرين ٨٧٣ مليون ليرة وهذا غير ممكن، مضيفاً: هناك الندوات والمقاصف في المدارس التي يعود ريعها للمدرسة نفسها والبعض منها وصل استثماره السنوي إلى ٣ ملايين ليرة سورية.

نقيب المعلمين في دمشق عهد الكنج أكد ضرورة معاقبة الشخص الكبير في المدرسة قبل طرح معاقبة الأطفال في موضوع التدخين، ودعا إلى ضرورة الاعتماد على المعلمين الأصلاء نظراً لدقة المنهاج وأهميته والذي أصبح بحاجة إلى مختصين في العملية التربوية، وهذا يحتاج إلى إعداد المعلمين الأصلاء والوكلاء لهذه المناهج، أما بخصوص المساعدة الفورية فإنه من غير الممكن رفعها في الوقت الحالي، كانت ٣٠٠ ألف ليرة وقد تقاعد أكثر من ١٥٠ ألف معلم ومعلمة خلال الأزمة الآن يتم إعطاء المعلم ١٥٠ ألف في حياته عند التقاعد و٥٠٠ ألف عند الوفاة.

وأضاف: استفاد المعلمون من الخدمات الصحية المتاحة لجميع المواطنين بكلفة ألف ليرة للكشفية و٣٠٠ ليرة للمعلم سواء كانت العضوية أصلية أم اختيارية.

وطالب الكنج بالتمديد لأطباء الصحة المدرسية لأنه إذا لم يتم التمديد فسيأتي يوم لن نجد أي طبيب في الصحة المدرسية، مبيناً أنه في العام الماضي منحت الحكومة وزارة التربية ملياري ليرة لترميم المدارس ويمكن أن يصل مبلغ صيانة المدارس في العام الحالي إلى ٥٠ مليار ليرة سورية.

مدير الخدمات الفنية في دمشق أكد أن معالجة وضع المدارس في عش الورور يحتاج إلى اعتمادات مالية وفي العام الماضي طلبت المديرية ٥,٨ مليارات ليرة من الحكومة لكنها لم تحصل إلا على ١,٦ مليار ليرة.

وتساءل عن سبب عدم السماح بإنشاء غرف حراسة في بعض المدارس بحجة أنها مناطق أثرية، ولماذا لم تعلم الآثار المحافظة قبل البدء بالعمل في هذه الغرف؟

مدير أوقاف دمشق بين أن سبب إغلاق سبل المياه في المدينة القديمة هو قيام البعض باستثمارها بشكل غير صحيح، حيث استغلها البعض لغسيل السيارات، وأبدى تفهمه لإنشاء تصوينة لأملاك الأوقاف لمنع تحولها إلى مكب للقمامة وبين أن كل الأملاك التي لا تعود لمسجد أو مدرسة شرعية سيتم طرحها للاستثمار.

مدير الشؤون الاجتماعية والعمل محمود الدمراني أوضح أنه لدى المديرية مكتب لمكافحة التسول يعمل على مدار الساعة لكنه يحتاج إلى الكوادر البشرية، وتم أمس الأول ضبط ١٨ حالة تسول في يوم واحد، لكن للأسف يتم إطلاق سراحهم بكفالة الأهل بعد ساعات وفي اليوم التالي نراهم يعودون إلى الشوارع للتسول.

عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق شادي سكرية قال: تم التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للقيام بأربع جولات على المدينة وخلال النصف الثاني من العام الماضي تم ضبط ٤١٥ حالة تسول منها ١٤٧ طفلاً و٢٦٨ شخصاً من كبار السن، مضيفاً: يفترض عدم إطلاق سراح هؤلاء من القضاء، لأن هناك أماكن كافية لوضع المتسولين سواء كانوا كباراً أم أطفالاً، حيث يوجد مكان يتسع لـ٩٠٠ شخص يتبع للشؤون الاجتماعية.

مدير السياحة طارق كريشاتي أوضح أن إلزام الزبائن بخدمات أو مواد لم يطلبوها يشكل مخالفة تستوجب إغلاق المحل، وكذلك الحال بالنسبة لتقديم الأركيلة والسماح بالتدخين لمن هم دون سن ١٨ سنة، وكل منشأة سياحية يجب أن تحصل على رخصة للتدخين، ومخالفة التدخين من أقوى المخالفات لأنها تستوجب السجن ويحال صاحب المنشأة للقضاء فوراً وتغلق المنشأة.

رئيسة دائرة تعليم الكبار في دمشق مريم الحسين حذرت من انتشار الأمية بشكل كبير وخاصة في الأوساط التجارية خلال الأزمة، فقد ترك الأطفال مدارسهم والتحقوا بسوق العمل، ودعت إلى تضافر الجهود لتطويق هذه المشكلة خوفاً من تفاقمها، ويجب ألا يسمح باستخدام أي عامل مهما كان عمره لم يقدم شهادة تخلص من الأمية، والآن هناك مراكز كثيرة في دمشق للتحرر من الأمية.

التعليم العالي توافق على إدراج عدد من التخصصات الطبية في مفاضلة القبول الجامعي

الـ«دكاترة» الذين يحملون شهادة تعليم مفتوح سيصبحون أساتذة في الجامعة

ملندي لـ«الوطن»: لجان لدراسة واقع السكن الجامعي وحلول لمشاكل الفروع في الجامعات

| فادي بك الشريف

قرارات نوعية اتخذها مجلس التعليم العالي في جلسته الأخيرة لم تبصر النور بعد، منها ما يرتبط بالمفاضلة الخاصة بالقبول في الكليات الطبية والآخر يتعلق بالتعليم المفتوح إضافة إلى التركيز على الأفرع التابعة للجامعات ومناقشة واقع السكن الجامعي وبحث تداعيات المسابقة المقرر الإعلان عنها قريبا لتعيين أعضاء هيئة تدريسية لترميم النقص في التخصصات ضمن الكليات ولاسيما التخصصات الطبية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف أمين مجلس التعليم العالي ماهر ملندي أن هناك دراسة تخص التقدم إلى الكليات الطبية في المفاضلة الجامعية، مؤكداً أنه تم تشكيل لجان خاصة لدراسة هذا الموضوع على أن يكون هناك إمكانية للتسجيل المسبق على بعض التخصصات النوعية وإدراجها ضمن المفاضلة العامة بشكل منفرد، ولاسيما التخصصات التي تعاني الكليات من نقص فيها.

وأشار ملندي إلى التوجه نحو استيعاب أكبر عدد ممكن من التخصصات ضمن مفاضلة القبول، وذلك نظرا للحاجة إليها ولاسيما التخصصات النادرة كالتخدير والإنعاش وطب الطوارئ، على أن يكون لهذه التخصصات أولوية في التسجيل.

وأكد أمين مجلس التعليم أن الهدف من هذا التوجه بسبب وجود عدد قليل من الأطباء في بعض التخصصات نظرا لظروف الأزمة، مشيراً إلى ضرورة تشجيع الطلاب على طلب التقدم لهذه التخصصات، علما أنه تتم دراسة وضع القواعد التفصيلية من اللجنة المشكلة من التعليم العالي ليصار إلى بحث الموضوع في جلسات مجلس التعليم العالي ليستكمل الموضوع من جميع حيثياته، وخاصة أن نسبة التسرب في التخصصات الطبية تجاوزت الـ٢٠ بالمئة.

وفيما يخص المدن الجامعية والأعداد الكبيرة داخل الوحدة السكنية إضافة إلى عدم التخديم الكامل للعديد من الوحدات السكنية، قال ملندي: إنه يتم حالياً دراسة نظام خاص للسكن الجامعي في الجامعات، ليصار إلى جعل المدن الجامعية عبارة عن هيئات مستقلة تمارس دورها على أكمل وجه وتؤمن جميع التسهيلات والموازنات التي تضمن حسن سير العمل والأداء بالشكل المطلوب.

وحول أداء الفروع الجامعية والشكاوى عن وجود تقصير ملحوظ من البعض لا يصب في مصلحة الطلاب مقارنة مع الوضع في الجامعات الأم ناهيك عن وجود نقص في الكادر التدريسي، بين أمين مجلس التعليم العالي أنه تم لحظ هذا الموضوع من الوزارة وعمل المجلس، مشيراً إلى تشكيل لجنة لدراسة واقع الفروع الجامعية والمشكلات في مختلف جامعات القطر على صعيد نقص الأساتذة وأعضاء الهيئة التدريسية والإمكانات الفنية والإدارية ليصار إلى دراسة وضعهم بشكل كامل بهدف وضع حلول لها.

في السياق لفت ملندي إلى أن مجلس التعليم سمح للحاصلين على درجة الدكتوراه المسبوقة بدرجة الماجستير الممنوحة من الجامعات والجامعة الافتراضية السورية والجامعات الخاصة والجامعات غير السورية والمعاهد العليا ونظام التعليم المفتوح بالتقدم إلى إعلانات تعيين أعضاء الهيئة التدريسية، بما فيها التدريس في الجامعات الخاصة.

وأكد أن القرار جاء بعد مناشدات عدة من طلاب المفتوح وبناء على مطالبات من الاتحاد الوطني لطلبة سورية بضرورة تشميل حملة الدكتوراه من خريجي التعليم المفتوح والسماح لهم بالتقدم إلى المسابقة التدريسية، علما أنه تصدر حسب الحاجة قرارات تتعلق بإحداثات جديدة كان آخرها قراراً باعتماد نظام الدراسات العليا ودراسات التأهيل والتخصص في كلية السياحة بجامعة دمشق.

كما أكد أمين المجلس أن التسجيل على مفاضلة الدراسات العليا (ماجستير) لكليات «الطب البشري- طب الأسنان- الصيدلة- هندسة المعلوماتية- هندسة معمارية- تمريض- التخطيط الإقليمي» ينتهي ١٥ الشهر الجاري، كما صدر قرار بتمديد مواعيد تسجيل الطلاب المستجدين المقبولين في الجامعات والمعاهد ولمختلف أنواع القبول الجامعي «مفاضلة- تسجيل مباشر» للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وكذلك مواعيد تسجيل الطلاب القدامى حتى بدء امتحانات الفصل الدراسي الأول من العام نفسه، وتمت أيضاً الموافقة على تمديد فترة قبول طلبات إعادة الارتباط للطلاب المسجلين في برنامج التعليم المفتوح حتى نهاية الفترة المحددة للتسجيل في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٢٠/ ٢٠١٩.

الموارد المائية بالقنيطرة: لا صحة لانهيار سد كودنة

| القنيطرة- خالد خالد

نفت مديرة الموارد المائية بالقنيطرة حمدة عرقاوي الإشاعات التي تتناقلها بعض المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي من حدوث موجة نزوح لسكان منطقة سويسة بسبب مخاطر من انهيار سد كودنة نتيجة تضرر أجزائه السفلية بتأثير الأمطار الغزيرة التي هطلت على المحافظة خلال الأسبوع الماضي، مؤكدة أن تلك الشائعات هدفها بث الذعر والخوف والبلبلة بين الأهالي وأن جميع سدود المحافظة ولتاريخه بحالة جيدة جداً ولم تعمل إلا بطاقة لا تتجاوز ٢٠٪ من الطاقة التصريفية.

وأشارت عرقاوي إلى أن المفيض الاحتياطي أخفض من المفيض الأساسي بنحو ١م ويعمل حالياً بـ١٠٪ من طاقته وتم فتحه يوم الأربعاء بعد العصر لمدة يومين وتم تصريف ٢٠م٣/ثا وهو قادر على تصريف ٦٠ م٣/ثا، كما تم فتح المفرغ في اليوم المذكور نفسه ومن باب الاحتياط وكان يصرّف ٢م٣/ثا، علماً أن طاقة المفيض الأساسي قادرة على تصريف ٢٩٠م٣/ثا، مبينة أنه ومن خلال المراقبة المستمرة لجسم سد كودنة الداخلي والخارجي والمنشآت الملحقة به وعلى مدى الـ٢٤ ساعة من كوادر المديرية لم يُلاحظ أي ظواهر سلبية.

وأوضحت مديرة الموارد المائية أن تخزين سد كودنة الأعظمي يبلغ ٣١ مليون م٣ وتم تسجيل التخزين يوم ٤ كانون الثاني ١٨,٥ مليون م٣ والتخزين المقابل ٣,١٦ ملايين م٣ وفي يوم ٦ كانون الثاني بلغ منسوب التخزين لسد كودنة ٢٢ مليون م٣ وفي يوم ٨ كانون الثاني بلغ التخزين ٢٤,٧٧ مليون ولم يكن المفيض يعمل، وفي يوم أمس الأول ١١ كانون بلغ التخزين ٢٧,٩١ مليون م٣ والمقابل بالعام الماضي ١١ مليون م٣ وتم فتح المفيض.

وحول تخزين سدود المحافظة ذكرت عرقاوي أن سد الهجة بلغ ٠,٨٥ م ٣م والتخزين المقابل بالعام الماضي ٧٥٤,٥ والتخزين الطبيعي ٠,٨٥ م ٣م وسد بريقة بلغ تخزينه الخالي ١,١ والأعظمي ١,١ ورويحنية ١,٠٣ والمقابل ٩٠١,٦ والأعظمي ١,٠٣ والرقاد ٩,٢ وبلغ التخزين الأعظمي والمقابل بالموسم الماضي ٣,١ م٣.

وبدورها قامت «الوطن» بالاتصال مع رئيسي بلديتي كودنة وسويسة للوقوف على حقيقة حركة نزوح للأهالي وحدوث ترشحات أو تسريبات من سد كودنة، حيث أكدا أن لا صحة للشائعات التي يتم تداولها على بعض المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي والحياة طبيعية واعتيادية وكل الخدمات متوافرة.

انهيار طابق في منطقة الشعلان تسبب بأضرار في السيارات

حمشو لـ«الوطن»: بسبب عدم التقيد بشروط الترميم

| الوطن

حادثة انهيار طابق كامل شهدتها منطقة الشعلان وسط العاصمة دمشق أمس أدت إلى حدوث أضراراً لعدد من السيارات المركونة من دون وقوع أي إصابات بشرية للجوار أو المارة أو لأصحاب الطابق ممن كانوا خارجه في فترة الصباح، علماً أن الطابق ضمن بناء مكون من محال تجارية في الطابق الأرضي وطابق سكني أول.

وللوقوف عند تفاصيل الحادثة وأسبابها، بينت مدير دائرة الخدمات في محافظة دمشق ملك حمشو لـ«الوطن» أن صاحب العقار حصل على موافقة لإجراء أعمال الترميم ضمن العقار المنهار، لكن لم يتم التقيد بشروط وأعمال الترميم بشكل مطلق ما أدى إلى حدوث انهيار في الطابق بشكل كامل.

وأضافت: إن انهيار الطابق جاء نظراً لوجود جملة إنشائية تم فيها إزالة الجدار الحامل ما أدى إلى حدوث الانهيار، علماً أن هناك موافقة على إذن الترميم بشكل أصولي، ولكن على ما يبدو أنه حدث خطأ في أعمال الترميم أثناء إزالة الجملة الإنشائية خلال أعمال الترميم بسبب أعمال توسعة في الجدار الخارجي الحامل ما تسبب في الانهيار.

وأوضحت حمشو أن الأعمال كانت ما تزال مستمرة ضمن الطابق، مضيفة: هناك تعويض «قولاً واحداً» للمواطنين ممن تضررت سياراتهم، علماً أن صاحب العلاقة هو من يتحمل المسؤولية، ولو لم يتم التوسع في الأعمال لما أدى إلى تأثر الدعامات وهبوط الجسر الحامل للسقف.

ولفتت حمشو إلى أن محافظة دمشق اتخذت إجراءاتها على الفور وأزالت الخطورة ضمن المنطقة، مشيرة إلى أن الانهيار طال الطابق الأول، من دون أن يلحق أي أضرار بشرية، ولافتة إلى حدوث أضرار بسيطة لعدد من سيارات، من دون أن يتأثر الطابق الأرضي «المحل التجاري»، علماً أن صاحب الطابق الأول لا يملك الأرضي، بمعنى أن لكل طابق مالكاً.

وأشارت مديرة دائرة الخدمات إلى إجراء تقييم كامل للأضرار ليصار إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق أي مخالف، مؤكدة أنه يمنع التلاعب في الجملة الإنشائية، علما أنه لم يتم التقيد بموافقة الترميم، ذاكرة أن الترميم أصبح ملغى وخاصة بعد تهدم الطابق كاملاً، ليصار إلى استكمال جميع التحقيقات حول الموضوع واتخاذ الإجراء المناسب.

هذا وتشدد محافظة دمشق دائماً في إدخال مواد البناء التي تستخدم في عمليات البناء، علماً أن الدوائر المختصة في المحافظة تقوم بتسهيل تأمين المواد اللازمة للترميم، مع تأكيد ضرورة الالتزام بشروط البناء الصحيحة لتلافي أي خطر على حياة الناس، كما تؤكد المحافظة أنه يتم تزويد أي مواطن صاحب العلاقة بكتاب خطي يستطيع بموجبه إدخال المواد التي يحتاجها للترميم ويسمح بها.